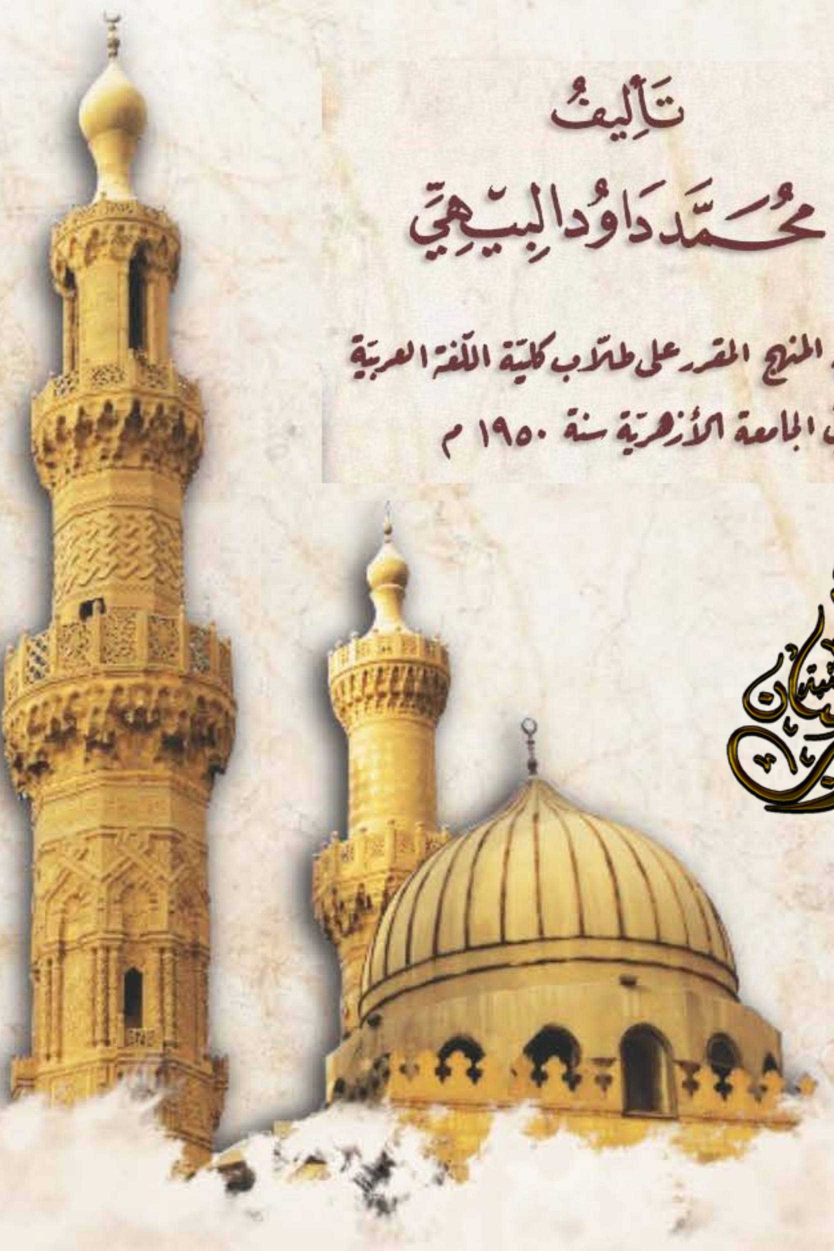
رسالة في
علم الوضع

تأليف
محمد داود البيهي

وفق المنهج المقرر على طلاب كلية اللغة العربية
في الجامعة الأزهرية سنة ١٩٥٠ م



مركز الراسخون
للتأصيل الشرعي

دار الظاهرية

رسالة في علم الوضع

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م

الكويت - الروضة
طريق المغرب السريع - ق ٣
Website: www.eslah.com
E-mail: s66000477@gmail.com
(+965) 99050407
(+965) 22540536

الكويت - مدينة سعد العبدالله
الدائري السادس - ق٣ - م٢٨
Website: www.daradahriah.com
E-mail: daradahriah@gmail.com
(+965) 99627333
(+965) 51155398

الموزعون المعتمدون

مكتبة أهل الأثر
(الكويت)
ahel_alather@hotmail.com
(+965) 66508050

دار التدمرية للنشر والتوزيع
(الرياض)
tadmoria@hotmail.com
(+966) 4925192

أروقة للدراسات والنشر
(عمّان)
info@arwiqa.net
(+962) 64646163

مكتبة الميمنة المدنية
(المدينة المنورة)
daralmimna@gmail.com
(+966) 558343947

رِسَالَةٌ فِي

عِلْمِ الوَضْعِ

تأليف

مُحَمَّد دَاوُد البِيهِيّ

وفق المنهج المقرر على طلّاب كليّة اللّغة العربيّة

في الجامعة الأزهريّة سنة ١٩٥٠ م

الجامعة الأزهرية
كلية اللغة العربية

رسالة في علم الوضع

لطلاب السنة الثالثة

تأليف
محمد داود البيهى
المدرس بالكلية

الطبعة الأولى ١٣٦٩ — ١٩٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنعم على الإنسان بمعرفة أوضاع الكلام، وأنطق لسانه بذكره وخصه بعميم الإكرام، والصلاة والسلام على مصدر الإحسان، ومنبع العلوم والعرفان، خاتم النبيين وإمام المرسلين، سيدنا محمد رافع شأن العلم وواضع قيمة الجهل، وعلى آله وصحابته الطيبين الطاهرين.

أما بعد، فهذه رسالة في علم الوضع، تسهل سبيل الوصول إلى معرفة قواعده، والوقوف على مسائله، جمعتها لطلبة السنة الثالثة من كلية اللغة العربية، وفق المنهج المقرر عليهم، مشتملة على مقدمة وبابين وخاتمة.

فالمقدمة: في معنى الوضع، وبيان موضوعه، وثمرته، ونسبته، ونشأته، وواضعه، وواضع الألفاظ.

والباب الأول: في تقسيمات الوضع، ومرجع كل تقسيم.

والباب الثاني: في بيان أقسام اللفظ باعتبار مدلوله، وتطبيق أقسام الوضع السابقة على كل قسم.

والخاتمة: في الكلام على أسماء العلوم والكتب والتراجم، وبيان الموضوع له في المعارف والنكرات.

واستكمالا للفائدة وضعت عقب كل باب أسئلة تجمع مسائله، وتعين الطلاب على استذكار القواعد.

وذيلت هذه الرسالة بجدول لأنواع الكلام يبين نوع الوضع لها.

أسأل الله جلَّت قدرته أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفع بها كما نفع بأصلها، إنه سميع مجيب وبالإجابة جدير.

المؤلف

منهج الدراسة من علم الوضع على طلاب السنة الثالثة بالكلية

مقدمة في علم الوضع وموضوعه وفائدته.

معنى الوضع، واضع الألفاظ.

أقسام الوضع: باعتبار اللفظ الموضوع، وباعتبار المعنى الموضوع له أو الآلة، وباعتبار دلالة الموضوع على المعنى الموضوع له.

تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله إلى كلي وجزئي.

تطبيق أقسام الوضع السابقة على أقسام الكلي والجزئي.

المصادر وأسماؤها، أسماء الأجناس، المشتقات، الأفعال، الأعلام الشخصية، الضمائر، أسماء الإشارة، الموصولات، الحروف، أسماء العلوم والكتب.

وضع المجازات والكنايات، وضع المثنى والمجموع، وضع المصغر والمنسوب، وضع المحلى بأل، وضع المركبات الخبرية والإضافية.

المقدمة

*** بيان معنى الوضع:**

يطلق الوضع في اللغة حقيقة: على جعل الشيء في مكانٍ(١)، وعلى الحط من اليد(٢).

ومجازا: على الإسقاط من الدَّين(٣)، وعلى الولادة(٤)، وعلى إذلال النفس(٥)، وعلى الإسراع في السير(٦)، وإذا تعدى بنفسه لواحد فقط فقد يأتي بمعنى الكذب(٧).

ومعناه اصطلاحا: تعيين شيء لشيء، متى أُدرك الأول فُهم الثاني للعالم بذلك التعيين.

وهو نوعان:

(١) لفظي، كوضع محمد للذات.

---

(١) ومنه: الموضع.

(٢) يقال: «وضع الشيء من يده وضعا وموضعا -بكسر الضاد وبفتحها- وموضوعا» -على خلاف في الثالث- أي: حطه من يده.

(٣) يقال: «وضع عنه الدين»، أي: أسقطه.

(٤) يقال: «وضعَت المرأة»، أي: ولدت.

(٥) ومنه: التواضع ضد التكبر.

(٦) ومنه قول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعْ أَخُبُّ فِيهَا وَأَضَعْ

(٧) نحو: «وضع الحديث وضعا»، أي: اختلقه من عند نفسه، ومنه: الحديث الموضوع، وهذا المعنى اصطلاحي لا لغوي.

(٢) وغير لفظي، كـ: الإشارات، والخطوط، والعُقد، والنُّصب.

والأول هو المراد هنا، ويعرف بأنه: تعيين اللفظ بإزاء المعنى، بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بذلك التعيين بنفسه[١]، أو بواسطة قرينة[٢]، على ما سيأتي تفصيله.

* تعريف علم الوضع:

هو علم يُبحث فيه عن أحوال اللفظ العربي، من حيث الخصوص والعموم في المعنى الموضوع له، وفي آلة استحضاره، ومن حيث الشخصية والنوعية في اللفظ الموضوع.

* موضوعه:

موضوعه: الألفاظ العربية المعينة بإزاء معانيها، من حيث نوعية هذا التعيين وشخصيته، وعمومه وخصوصه، سواء كانت مفردات أو مركبات.

* فائدته:

فائدته: معرفة شخصية الوضع ونوعيته وعمومه وخصوصه، ولا علاقة له ببيان الحقائق والمجازات، ولا بمعرفة المعاني التي وضعت لها الألفاظ[٣].

وقيل: فائدته هذا البيان وتلك المعرفة.

---

(١) وذلك إذا كان الوضع تحقيقيًّا، كما في وضع الحقائق، نحو: «أسد»، للحيوان المفترس.

(٢) وذلك كما في المجازات نحو: «أسد» للرجل الشجاع، والكنايات نحو: «طويل النجاد» لطول القامة.

(٣) لأن بيان الحقائق والمجازات تكفل به علم البيان، ومعرفة المعاني التي وضعت لها الألفاظ تكفل بها علم متن اللغة.

والثمرة المترتبة على معرفة الأوضاع الشخصية والنوعية وغيرهما إدراك الفرق بين وضع اللفظ واستعماله[١].

وإدراك الفرق بين الوضع والاستعمال يفيد كثيرا في علم أصول الأحكام؛ لتوقف الاستدلال بالكتاب والسنة على معرفة تلك الموضوعات، وما يتعلق بها[٢].

*** نسبته:**

هو من العلوم العربية؛ لأنه باحث عن اللفظ العربي.

*** نشأته وواضعه:**

الغالب أن مباحث علم الوضع كانت مبعثرة في علوم أصول الفقه والمنطق والبيان وغيرها، ثم اعتُني بها وجمعت وجعلت علما مستقلا على النحو المألوف.

ويكاد العلماء يجمعون على أن أول من ألف في هذا الفن هو العلامة عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي -بكسر الهمزة وبالجيم- من علماء القرن الثامن الهجري المتوفي سنة (٧٥٦هـ)، فقد دَوَّن عدة من مسائله في رسالته المعروفة بالعضدية.

ولا يبعد أنه أطلق علم الوضع على ما دَوَّنه، واشتهر هذا الإطلاق من بعده.

---

(١) فقد يوضع اللفظ عامًّا ويستعمل كذلك نحو: «سماء» لكل ما علاك و«صعيد» لكل أرض مستوية، وقد يوضع عامًّا ويخصه أهل اللغة ببعض أفراده نحو: «سبت» فإنه وضع لمطلق الدهر ثم خص بآخر أيام الأسبوع، وقد يوضع خاصًّا ثم يعم في الاستعمال نحو «الورد» -بكسر الواو، وسكون الراء- فإنه في الأصل إتيان الماء، ثم كثر استعماله في كل شيء.

(٢) الأصولي يدرك الأحكام من الأدلة باجتهاده، فإذا تعارض الدليلان وكان أحدهما دالا بالوضع والثاني بالمجاز قدم الدال بالوضع على غيره.

❊ واضع الألفاظ:

وضعُ اللفظ لمعناه يتضمن أمورا أربعة:

(١) الوضع.

(٢) الواضع.

(٣) اللفظ الموضوع.

(٤) المعنى الموضوع له.

وقد تقدم الكلام على الأول، وسيأتي الكلام على الثالث والرابع مفصلا، والكلام الآن في الثاني، وذلك يحتاج إلى تعيين واضع اللغة وإلى كيفية وضعه الألفاظ لمعانيها، المعبر عنها في تاريخ الأدب بنشأة اللغة.

لا خلاف في الأعلام الشخصية كمحمد وبغداد فإنها من وضع البشر اتفاقا، كما أن أسماء الله تعالى ونظم القرآن الكريم من وضع الله تعالى بلا خلاف.

وإنما الخلاف في أسماء الأجناس كرجل وأسد، فإن فيها مذاهب:

الأول: مذهب إمام أهل السنة أبي الحسن الأشعري، ويسمى مذهب التوقيف، أي: التعليم[١]، وهو أن واضعها هو الله تعالى، ويشهد له قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾[٢].

الثاني: مذهب أبي هاشم الجُبَّائي إمام المعتزلة، ويسمى مذهب الاصطلاح،

(١) وكيفية الوضع حينئذ هي تعليم الله العباد بطريق الوحي إلى نبي أو جماعة من الأنبياء، أو بخلق علم ضروري في واحد أو جماعة من الناس، بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى، أو بخلق الأصوات والحروف في جماد وإسماعه الناس واحدا أو جماعة.

(٢) المراد بالأسماء الألفاظ الشاملة للأفعال والحروف؛ لأن الغرض من الأسماء التكلم بها، وإفادة المعاني واستفادتها بواسطتها، ولا يتم ذلك غالبا بدونها.

وهو أن واضعها البشر[١]، واستدل له بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾.

الثالث: مذهب أبي إسحاق الإسفراييني، وهو أن واضع القدر الذي وقع به التنبيه إلى الاصطلاح هو الله تعالى، والواضع للباقي محتمل للأمرين.

الرابع: مذهب القاضي أبي بكر وهو التوقف، قال العضد: هذا هو الصحيح.

الخامس: مذهب الصيمري وبعض المعتزلة، وهو أن اللفظ يدل بذاته على المعنى[٢].

والأقرب إلى الصواب: أن الإنسان قد أُلهم في بدء أمره بعض الأسماء لبعض الأشياء، أو أوحى الله بها حسب ضروراته وحاجاته، ثم أخذ بعد ذلك يضع لها ما يختاره من الألفاظ مما يناسب لغته وترقيه[٣].

---

(١) وهم بنو آدم، واحد أو جماعة، ثم حصل التعريف بالإشارة والتكرار.
(٢) وهذا قول باطل؛ لأن اللفظ قد يدل على المعنى وضده.
(٣) لذلك لا نجد لكثير من الأشياء الآن أسماء عربية ونجد لها أسماء وضعتها الأمم الأخرى، واختلفوا في فائدة هذا: فمنهم من نفاها، وقال المازري: فائدته تظهر في جواز قلب اللغة، فإن قلنا اللغات توقيفية امتنع تغييرها، فلا يسمى الثوب مثلا درهما، وإن قلنا اصطلاحية لم يمتنع، وهذا في غير ما يتعلق بالأحكام الشرعية التي مستندها الألفاظ؛ فإنه لا خلاف في تحريم قلبها. اهـ.

الباب الأول: في أقسام الوضع

ينقسم الوضع إلى أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة:

(١) فينقسم أولا باعتبار الواضع إلى أربعة أقسام.

(٢) وثانيا باعتبار الموضوع إلى قسمين.

(٣) وثالثا باعتبار الموضوع له إلى قسمين أيضا.

(٤) ورابعا باعتبار الموضوع له وآلة استحضاره إلى ثلاثة أقسام.

وهاك بيانها.

*** التقسيم الأول:**

ينقسم الوضع باعتبار الواضع إلى أربعة أقسام:

الأول: **لغوي**، وهو: ما كان الواضع فيه من أهل اللغة، كوضع «أسد» للحيوان المفترس.

الثاني: **عرفي عام**، وهو: الذي لم يتعين ناقله، كوضع «دابة» لذات القوائم الأربعة مما يُرْكب.

الثالث: **اصطلاحي أو عرفي خاص**، وهو: ما كان الواضع فيه من أهل فن مخصوص، كوضع النحوي «الفاعل» لكل اسم مرفوع تقدم عليه فعله.

الرابع: **شرعي**، وهو: ما كان الواضع فيه من أهل الشرع، كوضع «صلاة» للأقوال والأفعال المخصوصة.

*** التقسيم الثاني:**

ينقسم الوضع باعتبار اللفظ الموضوع إلى قسمين:

الأول: شخصي، وهو: ما كان اللفظ الموضوع ملحوظا فيه بخصوصه، وذلك بأن يعمد الواضع إلى لفظ بعينه فيضعه لمعنى من المعاني، سواء كان ذلك المعنى جزئيًّا كمعنى محمد، أو كليًّا كمعنى إنسان[١]، فشخصية الوضع ترجع إلى تعيين اللفظ الموضوع وعدم ملاحظته بقانون كلي من غير نظر إلى المعنى.

ومن هذا القبيل وضع: الأعلام، والضمائر، والإشارات، والموصولات، والحروف، وأسماء الشرط، والاستفهام.

الثاني: نوعي، وهو: ما كان اللفظ الموضوع ملحوظا فيه بعنوان كلي شامل له ولغيره[٢]، بحيث تكون الجزئيات الكثيرة المندرجة تحته موضوعة كلها بوضع واحد في وقت بمقتضى ذلك العنوان الكلي.

كما في وضع المشتقات[٣]، والمجازات[٤]، والكنايات، والمركبات[٥].

---

(١) ويعرف بأنه: تعيين اللفظ بمادته وجوهره لمعنى كلي أو جزئي وجعله بإزائه.

(٢) ويعرف بأنه: تعيين هيئة إفرادية أو تركيبية لمعنى كلي أو جزئي.

(٣) فإن الواضع فيها لم يضع ضاربا بخصوصه وآكلا بخصوصه وهكذا بحيث تكون منه أوضاع كثيرة بعدد أسماء الفاعلين، بل وضع تلك الجزئيات كلها بوضع واحد كما سيأتي.

(٤) لا حاجة إلى تعدد الوضع بتعدد جزئيات المجازات، بل يكفي أن يقول الواضع: وضعت كل لفظ ليدل على المعنى الذي يكون بينه وبين معناه الأصلي علاقة من العلاقات المعتبرة، بشرط أن تكون هناك قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، وكذلك في الكنايات إلا أن القرينة فيها غير مانعة، ويجوز أن يتعدد وضعه بتعدد العلاقات بأن يقول الواضع: وضعت كل سبب ليدل على مسببه وكل مسبب ليدل على سببه، وهكذا إذا لوحظت العلاقة والقرينة.

(٥) يكفيه فيها أن يقول: وضعت كل مسند ومسند إليه ليدل ذلك المركب على انتساب

فنوعية الوضع ترجع إلى عدم تعيين اللفظ الموضوع، وإلى اندراجه تحت هيئة إفرادية أو تركيبية هي الموضوع.

*** التقسيم الثالث:**

ينقسم الوضع باعتبار دلالة اللفظ الموضوع على المعنى الموضوع له إلى قسمين:

الأول: تحقيقي، وهو: ما كانت دلالة اللفظ فيه على المعنى بنفسه من غير احتياج إلى قرينة، كما في وضع الحقائق، نحو: «أسد» للحيوان المفترس(١).

الثاني: تأويلي، وهو: ما كانت دلالة اللفظ فيه على المعنى بواسطة قرينة مانعة، كما في المجازات، أو غير مانعة كما في الكنايات، نحو: «أسد» للرجل الشجاع، و«جبان الكلب» على الكرم(٢).

*** التقسيم الرابع:**

ينقسم الوضع باعتبار الموضوع له وآلة استحضاره إلى ثلاثة أقسام:

الأول: خاص لموضوع له خاص.

المسند للمسند إليه على وجه الثبوت له والانتفاء عنه، ولا حاجة إلى وضع كل جزئي من جزئيات المركب؛ لأنها لا تختلف في الدلالة، ويجوز أن يتعدد الوضع فيها بأن يقول: وضعت كل فعل وفاعل ليدل على ثبوت الفعل للفاعل أو انتفائه عنه، وكل مبتدأ وخبر ليدل كذلك، وهكذا.

(١) والوضع في هذا النوع قد يكون شخصيًّا كما في أعلام الأشخاص، وقد يكون نوعيًّا كما في المشتقات لمعانيها الحقيقية والمركبات كذلك.

(٢) والوضع في هذا نوعي لا محالة؛ لأن اللفظ لم يوضع فيه بخصوصه بل بقانون كلي كما سبق، وبالجملة: فالمركبات وضعها نوعي سواء كانت حقائق أو مجازات أو كنايات، وكذلك المجازات والكنايات، وأما مفرداتها فقد يكون وضعها شخصيًّا وقد يكون نوعيًّا، تحقيقيًّا أو تأويليًّا.

الثاني: عام لموضوع له عام.

الثالث: عام لموضوع له خاص.

وأما القسم الرابع -وهو الخاص للعام- فلا وجود له[١].

وهاك الكلام عليها.

(١) الخاص للخاص:

هو أن يلاحظ فيه المعنى الموضوع له من حيث خصوصه، بأن يتخيل الواضع لفظاً خاصًّا كمحمد، ويتصور معنى جزئيا وهو الذات مع المشخصات، ويضع ذلك اللفظ لهذا المعنى، سواء كان ذلك اللفظ اسما أو كنية أو لقبا أو علما بالغلبة، وسواء كان هذا المعنى الجزئي موجودا في الخارج أو مقدر الوجود فيه[٢]، أو كان تعينه ذهنيا كما في أعلام الأجناس[٣].

ويكفي في هذا القسم تعقل الموضوع له إجمالا[٤]، ولا يضر فيه تبدل المشخصات الموجودة حال التسمية[٥].

وإنما كان الوضع خاصًّا؛ لاستحضار الموضوع له بخصوصه، ولخاص؛ لتعين الموضوع له وتشخصه.

والوضع في هذا القسم شخصي، وجوز المتأخرون أن يكون نوعيًّا.

---

(١) لأن الجزئي لا يكون مرآة.

(٢) وذلك كالعلَم الذي يضعه الأب لابنه الذي سيولد له.

(٣) وبعضهم يرى أنه من قبيل العام للعام؛ نظرا إلى أن معناه كلي صادق على كثيرين.

(٤) وذلك بأن يتعقل الأب ابنه إذا أخبر به قبل رؤيته بأنه ابن كذا من امرأة كذا في بلد كذا في يوم كذا فيضع له اسما، فهو وإن تصور بمفهوم كلي إلا أنه منحصر فيه في الخارج، والظاهر أن وضع اسم الجلالة للذات العلية من هذا القبيل.

(٥) فلا يكون استعمال اللفظ مجازًا؛ لأن العبرة بالمشخصات التي لا تتبدل، أو يقال: كما يكون الوضع بتعيين اللفظ حال التسمية يكون بتوارث فهم المعنى من اللفظ.

ومثاله: وضع أعلام أجناس الصيغ الصرفية لكل جزئي من جزئيات مطلق الهيئة على التوزيع[١].

(٢) العام للعام:

هو أن يلاحظ فيه المعنى الموضوع له من حيث عمومه، وذلك بأن يتخيل الواضع لفظا ويتعقل مفهوما كليًّا قابلا للشركة فيه بأمر كلي، ويضع ذلك اللفظ لهذا المعنى.

مثال ذلك: وضع لفظ «رجل» لمطلق الذكر البالغ من بني آدم.

ويكون الوضع في هذا القسم شخصيًّا ونوعيًّا، فالشخصي كوضع اسم الجنس[٢] والمصدر وحروف المباني، والنوعي كوضع المشتقات[٣] والمركبات تامة وناقصة على ما سيأتي بيانه

وكان الوضع في هذا القسم عامًّا؛ لأن الموضوع له فيه لوحظ باعتبار عمومه، ولعام؛ لعموم الموضوع له.

(٣) العام للخاص:

هو أن يكون الموضوع له فيه جزئيات كثيرة لوحظت بأمر كلي ووضع اللفظ دفعة واحدة لكل واحد منها.

---

(١) وذلك بأن يقول الواضع: وضعت كل ما تركب من أحرف (ف ع ل) للدلالة على خصوص الصيغة الماضوية.

(٢) فإن الواضع له حينما أراد وضعه لاحظ معناه الكلي بواسطة كليته، ثم وضع اللفظ بإزائه، وكذلك في وضع المصدر وحرف الهجاء.

(٣) بأن يقول الواضع لموادها: وضعت كل مشتق ليدل على مدلول مبدأ اشتقاقه، بأن يقول في وضع هيئاتها: وضعت كل ما كان على زنة فاعل ليدل على حدث وذات قائم بها أو صادر عنها، وهكذا في سائر المشتقات.

وذلك بأن يتخيل الواضع لفظا ويتصور مفهوما كليًّا مشتركا اشتراكا معنويا بين مشخصات ملحوظة إجمالا بذلك الكلي، ثم يضع ذلك اللفظ لكل واحد منها بخصوصه دفعة واحدة، فيفهم فرد منها لا ذلك الكلي؛ لأن تصوره إنما كان وسيلة لوضع اللفظ للأفراد فقط[١].

وذلك كوضع الضمير، واسم الإشارة، والموصول، والحرف[٢].

وكان الوضع عامًّا؛ لعموم آلة الوضع، ولخاص؛ لأن الموضوع له جزئي خاص.

والفرق بين الموضوع له في هذا القسم والقسم الأول تعدده في هذا دون الأول، وهذا مذهب المحققين المتأخرين ومنهم السيد والعضد.

ومذهب المتقدمين ومعهم السعد أن هذا القسم لا وجود له، وجعلوا ما ذكر فيه من قبيل العام للعام، غاية الأمر شرط الواضع فيها أَلَّا تستعمل إِلَّا في جزئي خاص، فهي عندهم كليات وضعا، جزئيات استعمالا، وعند المتأخرين جزئيات وضعا واستعمالا.

والحق مع المتأخرين؛ لأنه يلزم على مذهب المتقدمين أمور:

---

(١) وإنما احتاج إلى قرينة معينة للمراد منه لإبهامه بسبب استواء نسبة وضعه لكل واحد منها.

(٢) ففي اسم الإشارة قال الواضع: وضعت لفظ «هذا» مثلا لزيد والباب والكتاب ونحو ذلك من جزئيات المشار إليه المحسوس، وقد أمكن الواضع أن يستحضر تلك الجزئيات الفائتة الحصر بواسطة اندراجها تحت أمر كلي يلاحظه الواضع ويجعله آلة للوضع، وهو مطلق مفرد مذكر مشار إليه محسوس، وكذلك في الضمير واسم الموصول على ما سيأتي، وفي الحرف قال وضعت لفظ «مِن» مثلا لجزئيات الابتداء، وقد استحضرها بواسطة مطلق ابتداء، فالكلي المذكور عند المحققين آلة لاستحضار الموضوع له وهو جزئيات ذلك المطلق.

الأول: أن الضمائر والإشارات والموصولات والحروف مجازات لا حقائق لها[١].

الثاني: أن الحروف لو كانت معانيها كلية لكانت أسماء؛ لأنها مستقلة بالمفهومية، فلا وجه لجعلها حروفا.

الثالث: أن الحرف لا يصح استعماله في الكلي، ولا معنى لكون الشيء موضوعا له مع عدم صحة الاستعمال فيه[٢].

الرابع: يلزم أن تكون الضمائر والإشارات والموصولات نكرات لا معارف؛ لأن المعتبر حالة الوضع، والوضع فيها إنما هو للكلي الذي لا تعين له.

والوضع في هذا القسم نوعان: شخصي كما تقدم، ونوعي كوضع هيئات الأفعال[٣] بإزاء النسب الجزئية، ووضع هيئات المركبات التامة والناقصة على ما سيأتي بيانه.

---

(١) لأنها وضعت للكلي واستعملت في الجزئي، وأجيب بأن استعمال الكلي في الجزئي من حيث تحققه فيه من باب الحقيقة.

(٢) لأن أقل ما يترتب على الوضع صحة الاستعمال ولو في بعض الأحوال.

(٣) بأن يقال في وضع هيئة الماضي، كل ما كان على هيئة «فعل» بالفتح فهو موضوع بإزاء كل واحدة من النسب الجزئية الدالة على نسبة حدث إلى فاعل معين في الزمن الماضي، نحو: «نجح المجتهد»، وهكذا.

نتائج لما تقدم

يستنتج مما تقدم أمور:

الأول: الوضع التأويلي لا يكون إلا نوعيًّا[١]، والتحقيقي قد يكون نوعيًّا وقد يكون شخصيًّا[٢]، والنوعي قد يكون تحقيقيًّا وقد يكون تأويليًّا[٣].

الثاني: لا علاقة بين شخصية الوضع، وتشخص الموضوع له[٤].

الثالث: سمي الوضع شخصيًّا نسبة إلى شخص اللفظ الموضوع وعينه، ونوعيًّا لأن الألفاظ التي وضعت لم تلاحظ بذواتها، بل لوحظت بنوعها.

الرابع: الفرق بين الخاص للخاص والعام للخاص مع اشتراكهما في تشخص الموضوع له فيهما أنه في الأول واحد، وفي الثاني متعدد.

الخامس: خصوص الوضع بتشخص الموضوع له، وعمومه بأحد أمرين إما بكون الموضوع له عامًّا أخذ بعمومه، وإما بعموم آلة الوضع للجزئيات الكثيرة.

السادس: تشترك الجزئيات في وضعَي العام للعام والعام للخاص في أن اللفظ الموضوع مستعمل في كل منها، وتختلف في أن الاستعمال في الأول باعتبارها ماصدقات للموضوع له، وفي الثاني باعتبار أنها الموضوع له على سبيل البدل.

---

(١) لأن التأويلي عبارة عن وضع المجازات والكنايات، والوضع فيهما نوعي.

(٢) نوعيًّا كالمشتقات والمركبات التامة المستعملة في معانيها الحقيقية، وشخصيًّا كأسماء الأجناس.

(٣) تحقيقيًّا كما سبق في المشتقات لمعانيها الحقيقية، وتأويليًّا إذا استعملت في معانيها المجازية.

(٤) لأن شخصية الوضع مرجعها إلى اللفظ الموضوع، وتشخص المعنى مرجعه إلى الموضوع له.

أسئلة على ما تقدم

(١) عرف الوضع لغة واصطلاحا، وبين معنى علم الوضع، وموضوعه، وفائدته، وواضعه، ونسبته.

(٢) اذكر أقسام الوضع باعتبار الواضع، وتكلم على واضع الألفاظ مع ذكر الخلاف فيه، وهل للخلاف فائدة؟

(٣) افرق بين الوضع الشخصي والنوعي، وبين التحقيقي والتأويلي، وكذلك بين الخاص للخاص والعام للعام والعام للخاص، وإلى أي شيء يرجع تقسيم الوضع إليها؟

(٤) من أي أقسام الوضع السابقة وضع: الضمائر، والإشارات، والموصولات، والحروف، مع بيان مذهب المتقدمين والمتأخرين في ذلك، وأي المذهبين تختار؟ ولماذا؟

(٥) بين النسبة بين ما يأتي:

الشخصي وكل من التحقيقي والتأويلي -النوعي كذلك- الشخصي والنوعي- التحقيقي والتأويلي.

(٦) علل لتسمية أقسام الوضع السابقة بأسمائها مع التمثيل.

تطبيق

(١) بين نوع الوضع فيما يأتي:

الأعلام- أسماء الأجناس- المشتقات- المجازات- الكنايات- المركبات- أسماء الشرط والاستفهام.

(٢) وضح ما وضْعه شخصي وما وضعه نوعي فيما يأتي:

محمد- مجتهد- البحر في الكلية- ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾- محمود (علما وصفة)- التعليم في الصغر كالنقش في الحجر.

(٣) مثل لكل من الوضع الشخصي والنوعي والتحقيقي والتأويلي بثلاثة أمثلة مختلفة مع التوجيه.

(٤) وضح نوع الوضع في الألفاظ الآتية بالنظر لأقسام الوضع السابقة:

إبراهيم- كرسي- أسامة- اجتهاد- المجتهد ناجح- ذلك.

(٥) اذكر أمثلة لما يأتي:

وضع تحقيقي نوعي- شخصي تحقيقي- نوعي تأويلي- شخصي عام لعام- نوعي خاص لخاص- شخصي عام لخاص- نوعي عام لعام- نوعي عام لخاص.

الباب الثاني: أقسام اللفظ بالنظر لمدلوله

ينقسم اللفظ باعتبار مدلوله إلى: كلي، وجزئي[١].

(١) **الكلي**: هو ما لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشَّرِكة فيه.

وبعبارة أخرى: هو ما أفهم الاشتراك، نحو: أسد، ونجاح.

(٢) **الجزئي**: هو ما يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشَّرِكة فيه.

أو: ما لا يفهم الاشتراك، نحو: محمد، وأسامة[٢].

*** أقسام اللفظ الدال على الكلي:**

اللفظ الدال على المعنى الكلي أربعة أنواع:

الأول: ما مدلوله ذات، وهو **اسم الجنس**، كرجل.

الثاني: ما مدلوله حدث، وهو **المصدر**، نحو: نجاح.

الثالث: ما مدلوله مركب منهما والمعتبر أوَّلا جانب الحدث، وهو **الفعل**، نحو: ذاكَر.

---

(١) ما أفاده اللفظ باعتبار انفهامه من اللفظ يسمى «مفهوما»، ومن حيث دلالة اللفظ عليه يسمى «مدلولا»، ومن جهة أنه يعنى ويقصد من اللفظ يسمى «معنى»، ولكون اللفظ وضع له «موضوعا»، فالذات واحدة والاعتبار مختلف، وقد اختلف فيه: فمذهب الحنفية أنه الصور الذهنية، ومذهب الشافعية أنه الأمور الخارجية، وبعض المحققين أنه المعنى من حيث هو في المفردات والمركبات التقييدية والصور الذهنية في المركبات التامة، وابن الهمام أنه الأمور الخارجية في الأعلام والصور الذهنية في غيرها.

(٢) فالكلية والجزئية وصفان للفظ والمعنى، ولكن وصف المعنى بهما على الحقيقة، ووصف اللفظ بهما على سبيل المجاز.

الرابع: ما مدلوله مركب منهما والمعتبر أوَّلا جانب الذات، وهو **المشتق**، نحو: مجتهد.

فأقسامه أربعة:

(١) اسم الجنس.

(٢) والمصدر.

(٣) والمشتق.

(٤) والفعل.

*** أقسام اللفظ الدال على الجزئي:**

اللفظ الدال على المعنى الجزئي خمسة أنواع:

الأول: ما مدلوله معنى في غيره، ولا يتعين ذلك المعنى إلا بانضمام الغير إليه؛ لكونه غير مستقل، وهو **الحرف**، نحو: «في».

الثاني: ما مدلوله معنى في نفسه غير محتاج في تحصيل معناه إلى غيره، ولكنه محتاج إلى قرينة معينة للمراد منه، والقرينة الخطاب[1]، وهو **الضمير**، نحو: أنا، وأنت، وهو.

الثالث: ما مدلوله كالثاني، والقرينة الإشارة الحسية، وهو **اسم الإشارة**، نحو: هذا، وهذان، وهؤلاء.

الرابع: ما مدلوله كالثالث، والقرينة الإشارة العقلية بمضمون الصلة، وهو **اسم الموصول**، نحو: الذي، واللذان، والألى.

الخامس: ما مدلوله مشخص معين غير محتاج إلى قرينة، وهو **العلم**، نحو: أحمد.

---

(١) المراد بالخطاب المخاطبة والمكالمة.

فأنواعه خمسة:

(١) العلم.

(٢) الضمير.

(٣) اسم الإشارة.

(٤) الموصول.

(٥) الحرف.

تطبيق أقسام الوضع السابقة على أنواع الكلي

*** الكلام على اسم الجنس:**

يطلق اسم الجنس بإطلاقات عديدة، فيطلق مقابلا للمصدر والمشتق[(١)]، وهو المراد هنا، وحينئذ لا فرق بينه وبين النكرة في الوضع.

ويعرف بأنه: ما دل على ذات، والمراد بها ما ليس حدثا وحده ولا مركبا منهما، نحو: رجل، وأسد.

نوع وضعه: وضعه من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام التحقيقي أو التأويلي.

توجيهه: أما كونه شخصيًّا؛ فلتتبع الواضع مواد الألفاظ ووضعها لمدلولاتها مادة مادة، ضرورة اختلاف المدلولات وعدم إمكان جمعها في وضع واحد نوعي؛ لأن ذلك لا يكون إلا عند اتحاد المدلولات.

وأما كونه عامًّا لعام؛ فلكون الموضوع له كليًّا ملاحظا من جهة عمومه.

وأما كونه تحقيقيًّا إذا استعمل في معناه الحقيقي؛ فلعدم احتياجه إلى قرينة.

وأما كونه تأويليًّا إن استعمل في غيره فلاحتياجه إلى قرينة وحينئذ يكون نوعيًّا.

تصويره: أن يقول الواضع: وضعت لفظ «أسد» للمفهوم الكلي الصادق

(١) ويطلق مقابلا لعلم الجنس والنكرة، ويعرف بأنه: ما دل على الماهية بقطع النظر عن تعينها الذهني، ويطلق مرادفا للنكرة، ويعرف بأنه: ما يقبل «أل» أو يقع موقع ما يقبلها، وعلى كل إطلاق لا يختلف نوع وضعه.

على كل حيوان مفترس، وهو مطلق حيوان مفترس.

*** الكلام على المصدر واسمه:**

الألفاظ الدلة على الأحداث هي المصادر وأسماؤها إلا أن دلالة المصدر على الحدث بنفسه، ودلالة اسمه عليه بواسطة دلالته على لفظ المصدر(١).

فالمصدر نحو: «قيام، وقعود»، واسم المصدر نحو: «وضوء، وقُبلة» بالنظر لتوضَّأ وقبَّل (بالتشديد).

نوع وضعهما: وضع النوعين من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام التحقيقي أو النوعي التأويلي.

توجيهه: أما كونه شخصيًّا؛ فلأن الواضع عمد إلى كل لفظ من ألفاظ المصادر بعينه ووضعه لحدثه الذي يدل عليه، وإلى كل لفظ من ألفاظ أسمائها ووضعه لاسم حدثه، فهناك أوضاع بعدد المصادر وأسمائها؛ لأنه لا يمكنه جمعها في وضع واحد نوعي؛ ضرورة اختلاف مدلولاتها.

وأما كونه عامًّا لعام؛ فلأن الموضوع له المدلول الكلي الملاحظ من حيث عمومه.

وأما توجيه كونه تحقيقيًّا أو نوعيًّا تأويليًّا فكما سبق في اسم الجنس.

وخالف بعضهم فجعل الوضع فيهما من قبيل العام للخاص(٢)، ولا وجه له(٣).

(١) فإن كان جاريا على فعله فهو المصدر ومدلوله الحدث، وإلا فهو اسم المصدر ومدلوله لفظ المصدر من حيث دلالته على الحدث.

(٢) لأنه جعلها موضوعة لجزئيات الحدث الواقع من الفاعِلِين.

(٣) لأن التعين لا يتعلق به غرض، ويلزم عليه جريان هذا في كل ما هو موضوع كلي، فينسد باب الوضع العام لموضوع له عام، مع أن المتقدمين لا يعرفون خلافه.

تصويره: كأن يقول الواضع للمصدر: وضعت لفظ «ضَرْب» لمطلق إيلام الصادق على كل إيلام، من غير نسبته إلى فاعل ولا تعلقه بمفعول، ولاسم المصدر: وضعت لفظ «قُبْلة» للفظ تقبيل، من حيث دلالته على مطلق معناه.

*** الكلام على المشتق:**

المشتق -ما عدا الفعل- يدل بالمطابقة على حدث وذات ونسبة بينهما يقصد بها ربط الحدث بالذات(١).

نوع وضعه: كل مشتق له وضعان:

الأول: وضعه باعتبار مادته، والمراد بها الحروف غير مراعى فيها الحركات والسكنات والترتيب.

الثاني: وضعه باعتبار هيئته، والمراد بها الحركات والسكنات والترتيب.

(١) وضعه باعتبار المادة:

وضعه باعتبار مادته الدال بسببها على الحدث بشرط أن تكون معروضة للهيئة(٢) من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له عام.

توجيهه: أما كونه نوعيًّا؛ فلأن الواضع أخذ الموضوع بقانون كلي شامل لجميع المشتقات(٣)، وأما كونه عامًّا؛ فلعموم الموضوع له وآلة الوضع، ولعام؛ فلأن مدلول مبدأ الاشتقاق هو الحدث الكلي المأخوذ من حيث عمومه.

---

(١) المراد بالذات ما ليس بحدث، فيشمل الزمان والمكان.

(٢) إنما اشترط ذلك دفعًا لما يقال: إن المادة قد توجد ولا دلالة لها على الحدث، كما إذا قدمت الراء والباء على الضاد في «ضرب» مثلا.

(٣) فقد اندرج جملة ألفاظ تحت هذه الكلية، ولا حاجة لأن يضع كل مادة من مواد المشتقات على حدتها حيث كانت كلها متحدة في تلك الدلالة، وأما اختلاف المدلولات فقد تكفلت به أوضاع المصادر المختلفة.

تصويره: كأن يقول الواضع: وضعت كل مشتق ليدل على مدلول مبدأ الاشتقاق.

(٢) وضعه باعتبار الهيئة:

وضعه باعتبار هيئته العارضة للمادة هو كما تقدم من قبيل الوضع النوعي العام للعام، على الصحيح.

توجيهه: كما تقدم.

ويرى بعض المتأخرين أن الموضوع له باعتبار الهيئة خاص، وهو كل جزئي من جزئيات مطلق ذات قام بها الحدث على حالة خاصة مثلا[١]، والراجح الأول[٢].

تصويره: كأن يقول الواضع في اسم الفاعل: وضعت كل ما كان على زنة «فَاعِل» للدلالة على ذات وحدث منتسب إليها قائم بها أو صادر عنها.

وفي اسم المفعول: وضعت كل ما كان على زنة «مَفْعُول» للدلالة على ذات وحدث واقع عليها.

وفي اسم التفضيل: وضعت كل ما كان على زنة «أَفْعَل» للدلالة على حدث وذات شاركت غيرها فيه وزادت عليه.

وهكذا إلى آخر المشتقات.

---

(١) فضارب وشارب وقائم ونحوها هي الموضوع له على هذا الرأي، وماصدقات الموضوع له على الأول.

(٢) لأن تعين الجزئيات في المشتق لم يتعلق غرض الواضع به؛ لأنها ستتعين حال الاستعمال.

* الكلام على الفعل:

الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة، كما دل المشتق -ما عداه- على الحدث والذات والنسبة، فاشتركا في الدلالة على الحدث والنسبة، واختص الفعل بالدلالة على الزمان وضعا والمشتق بالدلالة على الذات كذلك[١]، فصح الحكم على المشتق وبه دون الفعل[٢].

نوع وضعه: للفعل كالمشتق وضعان: وضع باعتبار مادته، ووضع باعتبار هيئته.

(١) وضعه باعتبار مادته:

وضعه باعتبار مادته الدال بواسطتها على الحدث من قبيل الوضع النوعي العام للعام.

تصويره: كأن يقول الواضع: وضعت كل فعل ليدل بمادته على مدلول مبدأ اشتقاقه، فيشمل دلالة: «كتب ويكتب واكتب»، على الكتابة وهكذا.

وتوجيه الوضع يعلم مما سبق.

(٢) وضعه باعتبار هيئته:

وضعه باعتبار هيئته الدال بسببها على الزمان والنسبة كوضعه باعتبار مادته على التحقيق، وخالف المتأخرون فقالوا: إنه من قبيل النوعي العام للخاص،

---

(١) هناك فرق بين النسبتين فيهما، ففي المشتق يقصد بها ربط الحدث بالذات اللذين هما مدلولاه، وفي الفعل قصد بها ربط حدثه بذات الفاعل المدلولة له بالالتزام لا بالوضع، ولذلك جعل قسما مستقلا، فالواضع لاحظ في المشتق أَوَّلًا الذات ونسب إليها الحدث، وفي الفعل أَوَّلًا الحدث ونسبه إلى الفاعل.

(٢) فالمشتق صح الحكم عليه نظرا إلى الذات وبه نظرا إلى الحدث، والفعل صح الحكم به نظرا إلى الحدث، ولم يصح الحكم عليه نظرا إلى أن الذات لم يدل عليها بالوضع كالمشتق، بل بالالتزام.

والموضوع له الخاص هو جزئيات الحدث في زمنه الخاص ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا(١).

تصويره: كأن يقول الواضع على الأول: وضعت كل ما كان على وزن «فعل» -بفتح الفاء، وتحريك العين- للدلالة على مطلق الزمن الماضي، ومطلق نسبة حدثه إلى فاعلٍ ما.

وكل ما كان على وزن يفعل -بفتح الأول، وسكون الثاني، وتحريك الثالث- للدلالة على مطلق زمن حالي أو استقبالي، ومطلق نسبة حدثه إلى فاعل ما.

وكل ما دل على الطلب بصيغته للدلالة على حدث في المستقبل...إلخ.

وعلى الثاني يقول: وضعت صيغة «فعل» لجزئيات الأحداث المعينة في أزمانها الماضية، لا لمطلق الحدث، وكذلك صيغة المضارع والأمر.

توجيهه: كما سبق في المشتق(٢).

(١) سبق أن الواضع لا يعنيه تعين الجزئيات حين الوضع؛ لتعينها عند الاستعمال.
(٢) هذا على مذهب المتقدمين، وأما عند المتأخرين فيقال: لخاص؛ لأن الموضوع له جزئيات المطلق.

نتائج لما تقدم

علم مما تقدم ما يأتي:

أولا: ما مدلوله كلي وضعه بالنظر لمعناه من قبيل العام للعام على التحقيق، وبالنظر للفظه من قبيل:

(١) الشخصي، إن كان اسم جنس أو مصدر أو اسم مصدر.

(٢) والنوعي، إن كان مشتقا أو فعلا.

ثانيا: لا خلاف في اسم الجنس والمصدر، وإنما الخلاف في المشتق والفعل بالنظر للموضوع له فقط.

ثالثا: صح الحكم بالمشتق وعليه؛ نظرا لأن الحدث والذات مدلولان له وضعا، ولم يصح الحكم على الفعل؛ نظرا لأن الذات مدلولة له التزاما، لا وضعا.

تطبيق أنواع الوضع السابقة على أقسام الجزئي

*** الكلام على الأعلام، شخصية وجنسية:**

لا خلاف في أن وضع الأعلام الشخصية من قبيل الوضع الشخصي الخاص للخاص، وقد سبق توجيهه وتصويره في الكلام على الخاص للخاص.

وأما الأعلام الجنسية -كأسامة للحيوان المفترس- فالصحيح أن وضعها لذلك نظر لتعين الماهية وتميزها عن غيرها من المهايا[١].

تصوير الوضع فيها: كأن يقول الواضع: وضعت لفظ «أسامة» لماهية الحيوان المفترس المتعينة في الذهن بقطع النظر عن أفرادها.

توجيهه: أما كونه شخصيًّا؛ فلتشخص اللفظ الموضوع، وأما كونه خاصًّا لخاص؛ فلتعين الماهية في ذهن الواضع واستحضارها من حيث خصوصها.

وقيل: وضعها من قبيل العام للعام، كاسم الجنس.

*** الكلام على الضمير:**

نوع وضعه: على رأي المتقدمين: من قبيل الوضع الشخصي العام للعام، وعلى رأي المتأخرين: لموضوع له خاص.

---

(١) وجه صحة هذا، أن هناك فرقا في الاستعمال بين علم الجنس واسمه بما يأتي: ١- الابتداء به بلا مسوغ ٢- مجيء الحال منه كذلك ٣- عدم صحة إضافته وقرنه بأل ٤- منعه من الصرف لعلة أخرى غير العلمية، وهذا يرشد إلى فرق بينهما في جهة من الجهات، ومعلوم أن معناهما واحد، إذن فالفرق بينهما في الوضع، وأن اسم الجنس نظر فيه إلى عموم الماهية وصدقها على كثيرين، وعلم الجنس إلى جهة تعينها ووحدتها في ذاتها.

توجيهه: أما كونه شخصيًّا؛ فلأن الموضوع لفظ خاص، وأما كونه عامًّا فلعموم الموضوع له، وآلة الوضع عند المتقدمين وعموم آلته فقط عند المتأخرين.

ولعام عند المتقدمين؛ فلأن الموضوع له عام، ولخاص عند المتأخرين؛ فلأن الموضوع له الجزئيات.

تصويره: على رأي المتقدمين يقول الواضع: وضعت لفظ «أنا» لمطلق مفرد متكلم، ولفظ «أنت» لمطلق مفرد مخاطب، ولفظ «هو» لمطلق مفرد غائب، وهكذا بقية الضمائر.

وعلى رأي المتأخرين يقول: وضعت لفظ «أنا» لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد متكلم، وهكذا بقية الضمائر.

*** الكلام على اسم الإشارة:**

نوع وضعه: كالضمير شخصي عام لعام عند المتقدمين، ولخاص عند المتأخرين.

توجيهه: كما سبق في الضمير.

تصويره: على رأي المتقدمين يقول الواضع: وضعت لفظ «هذا» لمطلق مفرد مذكر مشار إليه محسوس، ولفظ «هذه» لمطلق مفردة مؤنثة مشار إليها محسوسة، وهكذا.

وعند المتأخرين يقول: وضعت لفظ «هذا» لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد مذكر مشار إليه محسوس، وهكذا بقية أسماء الإشارة.

*** الكلام على اسم الموصول:**

نوع وضعه وتوجيهه: كما سبق في الضمير.

تصويره: على رأي المتقدمين يقول الواضع: وضعت لفظ «الذي» لمطلق مفرد مذكر معهود بمضمون الصلة ولفظ «التي» لمطلق مفردة مؤنثة كذلك، وهكذا.

وعند المتأخرين يقول: وضعت لفظ «الذي» لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد مذكر معهود بمضمون الصلة، وهكذا بقية أسماء الموصول.

*** الكلام على الحرف:**

نوع وضعه وتوجيهه: كالضمير.

تصويره: يقول الواضع: وضعت لفظ «مِنْ» مثلا لمطلق ابتداء على رأي المتقدمين، ولكل جزئي من جزئيات مطلق ابتداء على رأي المتأخرين.

وقصارى القول أن المتقدمين يجعلون المطلق في الأنواع الأربعة هو الموضوع له، ويجعله المتأخرون آلة الوضع، وأما الموضوع له فهو جزئيات ذلك المطلق، وقد سبق الكلام على ما ترجح به مذهب المتأخرين.

تنبيـه

الضمير وما معه يشترك في أن معانيها جزئية، وتختلف في أن الحرف معناه غير مستقل بالمفهومية، وضمير الغيبة موضوع للمحسوس والمعقول ومدلوله جزئي، ولو كان مرجعه كليًّا نحو: «الإنسان له فضل على غيره»، بخلاف اسم الإشارة فهو موضوع للمحسوس فقط، واستعماله في المعقول مجاز.

*** الكلام على المحلى بـ«أل»:**

نوع وضعه: مدخول «أل» سواء كانت للعهد أو للاستغراق أو للحقيقة وضعه معها من قبيل النوعي العام للخاص على رأي المتأخرين، والنوعي العام للعام عند المتقدمين.

توجيهه: أما كونه نوعيًّا؛ فلأن الموضوع هيئة لا لفظ مخصوص، وهذه الهيئة هي قول الواضع: وضعت كل مدخول لـ«أل»، وأما كونه عامًّا؛ فلعموم آلة الوضع، وأما كونه لخاص؛ فلأن الموضوع له كل جزئي من جزئيات المطلق الآتي.

تصويره: أن يقول الواضع على رأي المتأخرين: وضعت كل مدخول لـ «أل» ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق معهود بين المتكلم والمخاطب، وذلك مدخول «أل» التي للعهد، نحو: ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾، أو مطلق مستغرق لجميع أفراده، وذلك مدخول «أل» التي للاستغراق، نحو ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾، أو مطلق حقيقة لم يقصد وجودها في ضمن الأفراد، نحو: «الرجل خير من المرأة».

وأما عند المتقدمين فيقول: وضعت كل مدخول لـ«أل» لمطلق معهود أو مستغرق أو حقيقة على ما سبق.

*** الكلام على المنادى:**

نوع وضعه: كل منادى وضعه من قبيل الوضع النوعي العام للخاص.

توجيهه: كما سبق في المحلى بـ«أل».

تصويره: أن يقول الواضع: وضعت كل منادى ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق المطلوب إقباله، نحو: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ﴾.

*** الكلام على المثنى:**

نوع وضعه وتوجيهه: كما سبق في المحلى بأل.

تصويره: أن يقول الواضع: وضعت كل اسم آخره ألف ونون مزيدتان أو ياء ونون كذلك ليدل على اثنين من جزئيات مدلوله الكلي الذي هو مطلق مثنى،

نحو: «رجلان» في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾.

*** الكلام على المجموع:**

نوع وضعه وتوجيهه: كما سبق في المحلى بأل.

تصويره: أن يقول الواضع: وضعت كل اسم آخره واو ونون أو ياء ونون وذلك في جمع المذكر السالم، نحو: «كاتبون ومسلمين»، أو آخره ألف وتاء مزيدتان وذلك في جمع المؤنث السالم، نحو: «مسلمات»، أو تغير مفرده إلى وزن من أوزان جموع التكسير، نحو: «علماء» للدلالة على كل جزئي من جزئيات مفهومه الكلي، وهو مطلق جمع.

*** الكلام على المصغر:**

نوع وضعه: من قبيل النوعي العام للخاص.

وزعم بعضهم أنه من قبيل العام للعام، ويؤيد هذا إلحاقه بالمشتق، ولذا كانت الاستعارة فيه تبعية وصح النعت به.

توجيهه: كما سبق في المحلى بـ«أل»على المشهور، وكما سبق في المشتق على الثاني.

تصويره: أن يقول الواضع: وضعت كل ما كان على وزن: «فُعَيْل» كرُجَيْل، أو «فُعَيْعِل» كدُرَيْهِم، أو «فُعَيْعِيل» كدُنَيْنِير، للدلالة على كل جزئي من جزئيات مطلق المُحقَّر، وعلى الثاني: للمفهوم الكلي، وهو مطلق محقر.

*** الكلام على المنسوب:**

نوع وضعه وتوجيهه: كما سبق في المصغر

تصويره: أن يقول الواضع: وضعت كل ما كان آخره ياء مشددة زائدة ليدل

على كل جزئي من جزئيات مطلق المنسوب إلى المجرد منها، نحو: مكي وبصري.

* الكلام على المركبات الخبرية:

نوع وضعها: المركبات الخبرية اسمية كانت نحو: «العلم نافع» أو فعليه نحو: «اقترب الفرَج» وضعها من قبيل النوعي العام للعام على الصحيح، وقيل من النوعي العام للخاص(١).

توجيهه: أما كونه نوعيًّا؛ فلأن الموضوع هيئة تركيبية يندرج تحتها ألفاظ كثيرة، وأما كونه عامًّا؛ فلعموم الموضوع له وآلة الوضع، وأما كونه لعام؛ فلعموم الموضوع له، وأما كونه لخاص على الرأي الثاني؛ فلأن الموضوع له جزئيات المفهوم الكلي.

تصويره: أن يقول الواضع: وضعت كل مسند ومسند إليه ليدل على ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه، وهذا كاف في وضع المركبات، ولا داعي إلى تعدد الوضع فيها باعتبار الاسمية والفعلية بأن يقول: وضعت كل فعل وفاعل... إلخ وكل مبتدأ وخبر... إلخ.

وعلى الرأي المقابل للصحيح يقول الواضع: وضعت كل مسند ومسند إليه ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق الثبوت والانتفاء.

* الكلام على المركبات الإضافية:

نوع وضعها: من قبيل النوعي العام للعام إن كانت الإضافة إلى نكرة، نحو: «هدية صديق».

ومن قبيل النوعي العام للخاص إن كانت الإضافة إلى معرفة، نحو: «كتاب الله».

---

(١) الصحيح الأول؛ لعدم تعلق غرض الواضع بتعين جزئيات المركبات.

وقيل: هي مطلقا كالمركبات الخبرية من قبيل النوعي العام للعام.

توجيهه: يعلم مما سبق في المركبات الخبرية.

تصويره: أن يقول الواضع في المضاف إلى نكرة: وضعت كل مضاف ومضاف إليه ليدل على تقييد الأول بالثاني، وفي المضاف إلى معرفة: وضعت كل مضاف ومضاف إليه ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق تقييد الأول بالثاني.

تنبيه

لا يخفى على من له إلمام بالقواعد المتقدمة أن ما سبق هو في وضع الألفاظ بعد التركيب، وأما مفردات المركب فلا خلاف في وضعها، مثلا المركب الإضافي نحو: «غلام محمد» قبل التركيب كلمتان، وهما: «غلام» و«محمد»، ووضع كل منهما معلوم، وكذلك المنادى والمحلى بأل والمركب الإسنادي، فتيقظ ولا تكن من الغافلين.

*** الكلام على المجازات والكنايات:**

نوع الوضع فيهما: من قبيل النوعي العام للعام التأويلي.

توجيهه: أما كونه نوعيًّا؛ فلأن الموضوع هيئة إفرادية، وليس لفظا مخصوصا، وأما كونه عاما؛ فلعموم آلة الوضع والموضوع له، ولعام؛ فلعموم الموضوع له، وأما كونه تأويليًّا؛ فلدلالته على المعنى بواسطة قرينة مانعة في المجاز وغير مانعة في الكناية.

تصويره: لا داعي إلى تعدد الوضع بتعدد العلاقات في المجازات، بل يكفي وضع واحد بأن يقول الواضع: وضعت كل لفظ ليدل على المعنى الذي يكون بينه وبين معناه الأصلي علاقة وقرينة مانعة.

وقيل: يتعدد بتعدد العلاقات بأن يقول الواضع: وضعت كل سبب ليدل على مسببه وكل مسبب ليدل على سببه، وكل محل ليدل على الحالّ فيه، وعكسه، وكل مشبه أو مشبه به ليدل على المشبه به أو المشبه مع العلاقة والقرينة، والصحيح الأول.

وفي الكناية يقول: وضعت كل لفظ ليدل على المعنى الذي يكون بينه وبين معناه الأصلي علاقة وقرينة غير مانعة.

أسئلة على ما تقدم

(١) تكلم على وضع الأنواع الآتية مع التعليل والتمثيل:

اسم الجنس- المصدر واسمه- المشتق- الفعل.

(٢) هل المشتقات والمصادر بالنظر للفظ الموضوع متحدة أو مختلفة؟ ولماذا؟

(٣) لم جعلوا كلًّا من المشتق والفعل قسما برأسه مع أن الفعل مشتق؟

(٤) ما نوع الوضع فيما يأتي؟ مع التمثيل:

الأعلام- الضمائر- الحروف- المصغر- المحلى بأل- المركب الإضافي- المجاز.

تطبيق

(١) من أي نوع من أنواع الوضع السابقة ما تحته خط فيما يأتي:

- ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.

- «من قبلة الرجل امرأته الوضوء».

- ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾.

- ﴿ لَكُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ كَثِيرَةٌ ﴾.

(٢) صوِّر وضع ما يأتي:

المنادى- الموصول- المجموع- المجاز- المركب الإضافي- علم الجنس.

(٣) مثِّل لما يأتي مع التوجيه:

وضع عرفي عام- مشترك لفظي- مشترك معنوي- وضع لغوي.

خاتمة

*** الكلام على أسماء العلوم:**

نوع وضعها: وقع خلاف في أسماء العلوم نحو: «فقه، نحو، بلاغة» فقيل: إنها من قبيل الوضع الشخصي العام للعام؛ لأنها من قبيل أسماء الأجناس، وقيل: من قبيل الخاص للخاص؛ لأنها من قبيل أعلام الأجناس(١).

والصحيح أنها من قبيل أعلام الأشخاص فوضعها شخصي خاص لخاص.

توجيهه: كما سبق في أسماء الأجناس وأعلامها وأعلام الأشخاص، حسب المذاهب فيها.

تصويره: أن يقول الواضع: وضعت لفظ «الفقه» أو «النحو» مثلا للمسائل المعينة المضبوطة بوحدة موضوعها وتعين غايتها.

*** الكلام على أسماء الكتب:**

نوع وضعها: من قبيل الشخصي الخاص للخاص؛ لأنها أعلام أشخاص فـ«جمع الجوامع» و«الأم» و«البخاري» مثلا مدلولها العبارات والألفاظ

---

(١) وذلك لشبه أقواها شبهتان: «الأولى» أن مسميات العلوم غير موجودة في الخارج عند الوضع؛ لأنها لا تزال تتزايد فكيف تكون أعلاما شخصية مع كون مسماها غير موجود ولا معلوم للواضع عند الوضع؟!، وجواب هذه أن العلم الإجمالي كاف كما في وضع العلَم لمن سيولد، وهنا تعين الموضوع له عند الواضع؛ لوحدة الموضوع ووحدة الغاية، «الثانية» أن العلم يكون مدركا لأشخاص كثيرة في وقت واحد، وبالضرورة ما أدركه إبراهيم غير ما أدركه محمد فلا بد أن تكون أسماء العلوم من قبيل أسماء الأجناس أو أعلام الأجناس لا أعلام الأشخاص، وجوابها أيضا: أن الواضع لم يلحظ جهة وحدة الموضوع ووحدة الغاية.

المخصوصة المعينة بذواتها عند واضعها.

وقيل: من قبيل الشخصي العام للخاص[1].

توجيهه: يعلم مما سبق

تصويره: أن يقول الواضع: وضعت لفظ «جمع الجوامع» مثلا للعبارات والألفاظ المخصوصة المعينة بذواتها عند واضعها.

وعلى الثاني يقول: وضعت «جمع الجوامع» لجزئيات الألفاظ التي ينطق بها المؤلف وغيره بواسطة استحضارها بقانون كلي، وهو مطلق لفظ منطوق به في مسائل الكتاب.

*** الكلام على أسماء التراجم:**

نوع وضعها: أسماء التراجم كـ«مسألة، وفائدة، وباب، وفصل» من قبيل الشخصي العام للعام؛ لأنها من قبيل أسماء الأجناس، بدليل معاملتها في اللفظ معاملة النكرات؛ لـ:

(١) وقوعها موصوفة بنكرة نحو: مسألة أخرى.

(٢) وتعريفها بأل نحو: الفصل، والباب.

(٣) وتضاف لغيرها نحو: كتاب الصلاة.

ولا يقدح في ذلك كونها أسماء لألفاظ مخصوصة؛ لأن التخصص جاء من طريق الاستعمال، لا الوضع.

توجيهه: كما سبق في أسماء الأجناس

---

(١) الصحيح أنها من قبيل أعلام الأشخاص؛ لأن التعدد باعتبار المتكلم والمحال تدقيق فلسفي لا ينظر إليه أرباب الاصطلاح.

تصويره: أن يقول الواضع: وضعت لفظ «باب» لمطلق ألفاظ دالة على معان، وقد سبق أن التعيين إنما جاء من الاستعمال.

*** الموضوع له في المعارف والنكرات:**

المعارف منها ما وضع للخارجي قطعا كعلم الشخص واسم الإشارة، ومنها ما وضع للذهني قطعا كعلم الجنس، والمعرف بلام الحقيقة التي يراد بمدخولها الجنس من حيث هو.

وأما النكرة التي لا وجود لها في الخارج -كعنقاء وغول- فهي موضوعة للذهني.

فإن كانت أفرادها في الخارج ففيها خلاف:

(١) فقيل للذهني.

(٢) وقيل للخارجي.

(٣) وقيل للأعم.

[جدول أنواع الكلام مع بيان نوع الوضع لها]

وهاك جدولا للأنواع مبينا فيه نوع الوضع لها:

النوع	نوع وضعه لفظه، معناه، دلالته	الموضوع له	مثاله	ملاحظات
علم الشخص	شخصي خاص لخاص تحقيقي	جزئي	محمد، بغداد	
علم الجنس	شخصي خاص لخاص تحقيقي	جزئي	أسامة	نظرا للوحدة الذهنية
علم الجنس	شخصي عام لعام تحقيقي	كلي	أسامة	نظرا للصدق على كثيرين
اسم الجنس	شخصي عام لعام تحقيقي	كلي	أسد	
النكرة	شخصي عام لعام تحقيقي		امرأة	
المصدر	شخصي عام لعام تحقيقي		نجاح	
اسم المصدر	شخصي عام لعام تحقيقي	كلي	عطاء	
المشتق	نوعي عام لعام تحقيقي	كلي	ناجح	باعتبار مادته وهيئته
الفعل	نوعي عام لعام تحقيقي	كلي	فاز	باعتبار مادته
الفعل	نوعي عام لخاص تحقيقي	جزئي	فاز	باعتبار هيئته وقيل عام لعام
الضمير	شخصي عام لخاص تحقيقي	جزئي	أنا، أنت، هو	على رأي المتأخرين
اسم الاشارة	شخصي عام لخاص تحقيقي	جزئي	هذا، هؤلاء	على رأي المتأخرين
الموصول	شخصي عام لخاص تحقيقي	جزئي	الذي، الألى	على رأي المتأخرين
الحرف	شخصي عام لخاص تحقيقي	جزئي	مِن، عن	على رأي المتأخرين

ملاحظات	مثاله	الموضوع له	نوع وضعه لفظه، معناه، دلالته	النوع
	رجلان	جزئي	نوعي عام لخاص تحقيقي	المثنى
	ناجحون	جزئي	نوعي عام لخاص تحقيقي	المجموع
	عمير	جزئي	نوعي عام لخاص تحقيقي	المصغر
	مكي	جزئي	نوعي عام لخاص تحقيقي	المنسوب
	الفضل	جزئي	نوعي عام لخاص تحقيقي	المحلى بأل
	يا رسول الله	جزئي	نوعي عام لخاص تحقيقي	المنادى
	﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ﴾	كلي	نوعي عام لعام تحقيقي	المركب الخبري
	هدية صديق	كلي	نوعي عام لعام تحقيقي	المضاف لنكرة
	فضل الله	جزئي	نوعي عام لخاص تحقيقي	المضاف لمعرفة
	رعينا الغيث	كلي	نوعي عام لعام تأويلي	المجاز
	طويل النجاد	كلي	نوعي عام لعام تأويلي	الكناية
	الكشاف	جزئي	شخصي خاص لخاص تحقيقي	أسماء الكتب
	فقه، نحو	جزئي	شخصي خاص لخاص تحقيقي	أسماء العلوم
	فصل، باب	كلي	شخصي عام لعام	التراجم

أسئلة امتحانات

*** الدور الأول** **سنة (١٣٦٧هـ)**

قواعد

(١) ما الوضع العام لموضوع له خاص، وما مثاله في كل من الوضعين الشخصي والنوعي مع بيان الفرق بين هذين الوضعين؟ وما الذي دعا المتأخرين إلى القول بوضع العام للخاص، اذكر أهم حججهم وما يرد به عليهم من جانب المتقدمين؟

(٢) إذا كان المشترك اللفظي كـ«عين» صالحا للاستعمال في جزئيات متعددة كالذهب والباصرة والجاسوس، والعام للخاص كذلك يصلح للاستعمال في جزئيات كثيرة نحو: هذا زيد والباب والغلام فأي فارق حينئذ بين الوضعين؟

(٣) إذا أشرت إلى ذات معينة بقولك: «هذا محمد» فالذات المدلول عليها باسم الإشارة ومحمد العلم واحدة، فما السبب حينئذ في اختلاف الوضعين العام للخاص كاسم الإشارة، والخاص للخاص كمحمد؟

تطبيق

(١) بين نوع الوضع فيما تحته خط مما يأتي:

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾.

يا محمود أنت محمود.

إلى الله كل الأمر في الخلق كلهم وليس إلى المخلوق شيء من الأمر

(٢) بين نوع الوضع فيما يأتي مع تصويره في الأول والأخير منها:

الموصولات- النكرات غير المشتقة- أسماء التراجم- المركبات الإضافية.

نموذج للإجابة

*** الجواب على السؤال الأول:**

الوضع العام لموضوع له خاص: هو ما كان الموضوع له فيه جزئيات كثيرة مشخصة لوحظت بآلة كلية.

ويكون شخصيًّا كالضمائر، ونوعيًّا كوضع هيئة الفعل لكل جزئي من جزئيات مطلق الزمن والنسبة إلى آحاد الفاعلين.

الوضع الشخصي: ما قصد الواضع فيه إلى لفظ معين بشخصه ومادته ووضعه لمعنى من المعاني، والنوعي: ما لوحظ فيه اللفظ الموضوع بقانون كلي دون النظر إلى مادته.

الذي دعا المتأخرين إلى وضع العام للخاص شبه أهمها:

أولا: أن الضمائر وما معها لو كانت موضوعة للمفهوم الكلي كما يقول به المتقدمون لكانت مجازات لا حقيقة لها؛ لأنها لا تستعمل إلا في جزئي.

ثانيا: يكون الحرف اسما؛ لاستقلال معناه حينئذ بالمفهومية.

ثالثا: تكون الضمائر والإشارات والموصولات نكرات لا معارف.

رابعا: أقل ما يترتب على الوضع صحة الاستعمال، والحرف لا يصح استعماله في الكلي أبدا.

وأجيب عن الشبهة الأولى بأنها موضوعة للكلي، واستعمالها في الجزئي من حيث تحقق الكلي فيه من باب الحقيقة لا المجاز.

❊ الجواب عن السؤال الثاني:

الفرق بين المشترك اللفظي والعام للخاص هو تعدد الوضع في المشترك لكل معنى له، بخلاف العام للخاص فهو بوضع واحد لكل جزئي يصلح للاستعمال فيه.

❊ الجواب عن السؤال الثالث:

السبب في اختلاف الوضعين هو أن الموضوع له واحد في الخاص للخاص، ولكنه متعدد في العام للخاص، بمعنى أنه صالح للاستعمال في الجزئيات.

❊ الجواب عن السؤال الرابع:

الكلمة	نوع وضعه	
ما	شخصي	عام لخاص
محمد	شخصي	خاص لخاص
رسول	نوعي	عام لعام، ويجوز أن يكون شخصيا
خلت	نوعي	عام لعام
قبله	نوعي	عام لخاص
الرسل	نوعي	عام لخاص
يا محمود	نوعي	عام لخاص
أنت	شخصي	عام لخاص
محمود	نوعي	عام لعام
إلى الله كل الأمر	نوعي	عام لعام
المخلوق	نوعي	عام لخاص
شيء	شخصي	عام لعام
الأمر	نوعي	عام لخاص

*** الجواب عن السؤال الخامس:**

- الموصولات: من قبيل الوضع الشخصي العام للخاص على مذهب المتأخرين.

وتصوير الوضع فيها أن يقول الواضع: وضعت لفظ الذي مثلا لكل جزئي من جزئيات مطلق معهود بمضمون الصلة.

- النكرات غير المشتقة: من الوضع الشخصي العام للعام.

- أسماء التراجم: من الوضع الشخصي العام للعام.

- المركبات الإضافية: من الوضع النوعي العام للعام إن كان المضاف إليه نكرة، والعام للخاص إن كان معرفة.

وتصويره أن يقال: وضعت كل مضاف ومضاف إليه ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق تقييد الأول بالثاني في المضاف لمعرفة، وليدل على مطلق تقييد الأول بالثاني في المضاف إلى نكرة.

الدور الثاني **سنة ١٣٦٧**

القواعد

(١) بين مذهبي المتقدمين والمتأخرين في وضع الضمير واسم الإشارة والموصول والحرف، مع تصوير الوضع في الأول والأخير، وأي المذهبين تختار؟ ولماذا؟

(٢) أ- ما الفرق بين وضعي المعرف بأل العهدية وعلم الشخص؟ مع تصوير الوضع في الأول، وتوجيهه في الثاني.

ب- هل المصادر والمشتقات بالنظر للفظ الموضوع والمعنى الموضوع له متحدة أو مختلفة؟ ولماذا؟ وإذا وضع الأب لابنه الذي سيولد علما فإلى أي أنواع الوضع يرجع وضعه؟ وما الفرق بينه وبين وضع علم الجنس؟

(٣) عرف المصطلحات الآتية مع التمثيل.

وضع تأويلي - وضع شرعي - وضع نوعي - وضع شخصي عام لخاص.

التطبيق

(١) ما نوع الوضع فيما يأتي مع التوجيه؟

الكشاف (اسم كتاب)- حسين (مصغرا وعلما)- فارسي- المؤدب محبوب- لو ذات سوار لطمتني.

(٢) بين نوع الوضع فيما تحته خط مما يأتي[1]:

أعد نظراً يا من كساني ثيابه ولا تدع الأيام تهدمني هدا

(١) لم توضع الخطوط في الطبعة المعتمدة في إخراج الكتاب.

وقل للألى إن أسفروا أسفروا ضحى وإن طلعوا في غمة طلعوا ســــــعدا

(٣) صور وضع ما يأتي:

المنادى- المجموع- المركب الإسنادي.

كلية اللغة العربية

امتحان النقل من السنة الثالثة لسنة (١٣٦٤- ١٩٤٥)

الدور الثاني (الوضع) الزمن ساعة ونصف

(١) أجب عما يأتي مع التمثيل:

(أ) إلى أي شيء ترجع شخصية الوضع؟ وإلى أي شيء ترجع نوعيته؟ وهل هناك ارتباط بين شخصية الوضع وخصوصه؟ ولماذا؟

(ب) ما الوضع الخاص للخاص؟ وهل يتحقق في كل من الشخصي والنوعي؟

(٢) بين وضع الموصولات والحروف على مذهب كل من المتقدمين والمتأخرين، ولماذا عدل المتأخرون عن رأي المتقدمين؟ وما أثر هذا الخلاف؟ وأي الرأيين ترجح؟ صور الوضع على كلا الرأيين في مثالين.

(٣) بين وضع المصادر وأسماء الأفعال والمشتقات مع التوجيه والتمثيل.

التطبيق

(١) بين وضع الكلمات الآتية مع التوجيه :

صالح (علما وصفة)- نمر- مجال (مصدرًا ومكانًا)- عبقري- أدب اللغة- جبيل- رسائل- مشكور.

(٢) بين نوع الوضع فيما تحته خط قبل التركيب وبعده.

﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾.

﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾.

فهرست الكتاب

الموضوع **الصفحة**

كان الفراغ من جمع هذه الرسالة في شهر ربيع الأول سنة (١٣٦٩هـ)